

الطائفية والطوائف في لبنان

البرت حوراني

هذه الدراسة هي فصل من كتاب البرت حوراني « الاقليات في العالم العربي » الذي انجز عام ١٩٤٥ ونشر عام ١٩٤٧ عن دار اكسفورد في انكلترا *

ان الدراسات التي تعالج مسألة اقلية وتركيبها الاقتصادي والديمقراطي قليلة جدا، لذلك يعتبر كتاب الاستاذ حوراني مرجعا اساسيا في عملية سد هذه الثغرة في الدراسات العربية المعاصرة .

وعلى الرغم من كون المعلومات التي يتضمنها هذا الفصل حول تكوين ومشاكل الاقليات الطائفية في لبنان قديمة ، الا انها تكشف عبر تحليل دقيق جزءا من تاريخ مسألة الطائفية في لبنان . وتسمح بالتالي للدراسات الجديدة بالانطلاق من خلفية تاريخية .

ان التطور الكبير ، على المستويين الاقتصادي والديمقراطي الذي حصل على تركيب الطوائف في لبنان خلال ثلاثين سنة ، يغير كثيرا من الصورة التي يرسمها هذا الفصل . غير انه يعطيها في الوقت نفسه قيمة خاصة باعتبارها وصفا تحليليا لمسألة اساسية في تركيب المشرق العربي ، تلعب دورا هاما في التطور السياسي في لبنان .

« شؤون فلسطينية »

توزع الاقليات

يبين الجدول التالي توزيع سكان لبنان تبعا للطوائف الدينية والاقضية كما كان في الحادي والثلاثين من كانون الاول (ديسمبر) ، عام ١٩٤٤ :

* سوف يصدر هذا الكتاب قريبا بترجمة عربية لمحمود حداد .

الجدول

المجموع	محافظة البقاع	محافظة لبنان الجنوبي	محافظة لبنان الشمالي	محافظة جبل لبنان	محافظة بيروت	المحافظة
٢٣٥٥٩٥	٢٩٠٧٥٢	٢٢٤١٧	١٠٢٤٦٢	٢٠٣٦٩	٥٩٥٩٢	السنة
٢٠٩٣٣٨	٥١٦٩٢	١٣٦٧٠١	١٠١٧	١٨٩٤٨	١٠٠٩٧٨	الشيعة
٧٤٣٦١	١٨٧٨١	٦٠١٦٧	٢٤	٥٩٣٠٢	٦٩٢٦	الدروز
٣٢٧٨٤٦	٢١٠٧٢٦	٢٧٠٩٩٢	٨٦٤٧٦	١٧٦٢٤٨	١٥٤٠٤	الموارنة
٦٤٢٨٠	١١٠٠٢	١٧١١١	١٨٤١	١٥٤٧٠	٥٨٤٠	الروم الكاثوليك
١٠٩٨٨٣	١٢٠٠٢	١١٩١١	٤٧٥٢٢	٢٢٣٧٣	٢٠٠٧٥	الروم الارثوذكس
١٠٤٤٠	١١٠	١٧٧٥	٧٥٠	٢٠٢٥	٢٠٧٦٠	البروتستانت
٢٠١١٧	٤٤	٧٨١	٦٢	٥٤٠	٢٠١٩١	اللاتين
٦٤٧٤٩	١٧٣٨٥	١٢٦١	١٠٢٥	١٥٣٧٩	٣٦٢٦٤	الارمن الارثوذكس
١٠٠٤٨	١٧٢٨١	٢٧٣	٤٦١	٢٠٩١	٥٣٦٠	الارمن الكاثوليك
٤٩٨٤	٤٤٢	٩	٦١١	٢٧٥	٤٠٧٩	السريان الكاثوليك
٢٠٧٥٢	١٢٥٢	٢٢	١٠٠١	٢٠٩	٢٠٧٠٠	السريان الارثوذكس
٥٦٦٦	٢٤	٦٠٥	١٨	٦٤	٥٠٢٢	اليهود
١٢٣٠	٢٢٥	١٠	١	١٢٠	٤٧٩	الكلدان
٦٢٦١	٦١١	٥٢	٥٧٨٥	٢٥١	٥٥٢	طوائف مختلفة
١٢٦٦٠١	١٥٧٠١٤	٢١٢٨٤٨	٢٤٦٩٦٤	٣٢٥٣٧٤	١٧٤٠٠١	المجموع

من هنا فان ٥٣ بالمئة من سكان لبنان هم مسيحيون ، و ٤٦ بالمئة مسلمون . واكبر :
طائفة منفردة هي الطائفة المارونية التي تؤلف ٢٩ بالمئة من السكان .

الضمانات المكتوبة :

يحتوي الدستور اللبناني ، أعلن عام ١٩٢٦ ، على ضمانات كاملة لحقوق الافراد
والطوائف . فالمادة التاسعة تعلن :

« حرية الاعتقاد مطلقة ، والدولة ، بتأديتها فروض الاجلال لله
تعالى ، تحترم جميع الاديان والمذاهب وتكفل حرية اقامة الضعائير
الدينية تحت حمايتها ، على ان لا يكون في ذلك اخلال بالنظام العام .
وهي تضمن ايضا للاهلين ، على اختلاف مللهم ، احترام الاحوال
الشخصية والمصالح الدينية . »

كذلك ، نصت المادة العاشرة على ان التعليم حر ، شرط الا يتعارض مع النظام او
الاخلاق العامة او يمس كرامة الطوائف الدينية . ولان يسمح بالساس بحق الطوائف في
ان تكون لها مدارسها ، في ظل الانظمة العامة الخاصة بالتعليم العام التي
تصدرها الدولة .

الاحوال الشخصية والتنظيم الطائفي :

قبل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ كانت بعض شؤون الاحوال الشخصية تقع تحت السلطة
القضائية للمحاكم الدينية التابعة للملل المختلفة ، في حين ان جميع الشؤون الاخرى كانت
ضمن اختصاص المحاكم الشرعية ، الاعلى مستوى من المحاكم الطائفية . وعام ١٩١٧ ، في
ذروة الحرب ، حرم « قانون الاسرة العثماني ، المحاكم المسيحية واليهودية من سلطاتها
القضائية ، التي منحت للمحاكم الشرعية . غير انه لم يعمل بهذا القانون ابدا والفي
عام ١٩٢٦ . وبعد ذلك بوقت قصير وضعت المحاكم الشرعية الاسلامية على مستوى واحد
مع محاكم الطوائف الاخرى عن طريق نقل جميع شؤون الاحوال الشخصية باستثناء
الزواج والطلاق والانفصال والغاء الزواج ونفقة الزوجة المطلقة ، الى المحاكم المدنية .
غير ان هذا الاجراء وجد معارضة من جميع الجهات ، وعلق المرسوم الذي يحتوي عليه
بانتظار القيام بدراسة اوسع لموضوع الاحوال الشخصية برمته .

وبعد عدة محاولات فاشلة لاصلاح نظام السلطات القضائية باكمه ، اصدر المندوب
السامي ، في نيسان (ابريل) عام ١٩٣٦ ، مرسوما شاملا يحدد وضع الطوائف الدينية .
وقد منح هذا المرسوم اعترافا قانونيا واضحا بالطوائف التاريخية ، واعتبرت تشريعات
هذه الطوائف نافذة المفعول ، ووضع تطبيقها تحت حماية القانون ومراقبة السلطات العامة .
كما كانت ستمتع بصفة مشتركة ، وتمثل في علاقاتها مع السلطات العامة برؤسائها
الروحيين . وكان اعضاء الطوائف مجبرين على الامتثال لقوانينها في امور الاحوال
الشخصية ، وللقانون المدني حيث لا يكون هناك نص في قوانين الطوائف . بيد انه كان
لكل من يبلغ سن الرشيد حرية التخلص عن طائفته والانضمام الى
طائفة اخرى . ونص المرسوم كذلك على الاعتراف بالحق المشترك للطوائف ،

اضافة الى امتلاكها للسلطة القضائية على الاحوال الشخصية . وكانت هذه الطوائف تتمتع بحقوق معينة ، كحق التملك ، الا ان افرادها كانوا يخضعون للقانون المدني في شؤون الاحوال الشخصية ، وكان هذا الامر الاخير سيطبق ايضا على الافراد الذين لا ينتمون الى اية طائفة دينية .

وقد عارضت السلطات الدينية هذا المرسوم ايضا . وفي كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٢٨ صدر مرسوم اخر ، يعدله في نقاط معينة ، مثال ذلك ان المرسوم الجديد اوضح ان على الاولاد القاصرين اتباع مذهب والدهم في حالات الطلاق ، حتى بعد موت الاب ، وحتى لو كانت الام وصية على الاولاد بعد الانفصال او الطلاق .

وكما كان الامر بالنسبة لمرسوم عام ١٩٢٦ ، جويه مرسوم عام ١٩٢٨ ، بمعارضة من جميع الجهات ، ولم ينفذ تنفيذا كاملا ، ولا يزال وضع المحاكم الدينية غير محدد وغير مرض حتى الان .

البنية الاجتماعية للطوائف

ثمة فرق كبير بين البنى الاجتماعية للطوائف المختلفة . فالمرارنة مجتمع زراعي بصورة رئيسية : لقد تجزأت الكثير من الملكيات الكبيرة خلال القرن التاسع عشر وانبثقت طبقة من الملاك الزراعيين . اما مستوى الحياة بينهم فهو ، بوجه الاجمال ، على منه بين معظم الطوائف الاخرى ، نظرا الى خصوبة اراضيهم والهجرة الى العالم الجديد . وبالإضافة الى المزارعين ، هناك بورجوازية كبيرة ومزدهرة في بيروت . الا ان القوة التي تبقى الطائفة متماسكة هي الكنيسة ، التي يلاحظ ان كهنتها ، ككهنة جميع الكنائس المعترفة بسلطات بابا روما ، هم اعلى ثقافة من كهنة الكنائس الشرقية المستقلة : للبطريرك سلطة اجتماعية هائلة الا انها تواجه معارضة من عائلات كبار ملاك الاراضي ذات التقاليد الاقطاعية .

اما المسلمون السنة فيشكلون ، بصورة كاملة تقريبا ، مجتمعا مدنيا مركزا في طرابلس وبيروت وصيدا ، وهم يؤلفون جزءا كبيرا من بروليتاريا تلك المدن ، الا ان هناك ايضا بورجوازية تجارية ومهنية سنية وبعض العائلات المالكة لاراض كبيرة . ولا يتمتع السنة بأي نوع من التضامن الذي يمكن مقارنته بالتضامن الديني والزمني للموارنة . ربما لانه لم يكن لديهم تنظيم ملي في ايام العثمانيين .

اما الشيعة فهم ، بصورة رئيسية ، فلاحون في الاقضية الجنوبية وفي البقاع ، علما بانهم يوجدون كذلك في صيدا وصور وفي الشرائح الدنيا من الطبقة العاملة في بيروت . وهم اكثر الطوائف تخلفا من الناحية الاقتصادية ، وفي الغالب عبيد ارض في ملكيات اسياذ شبه اقطاعيين . ومعظم اسياذهم في البقاع سنيون ومسيحيون ، اما في الجنوب فمعظمهم من الشيعة الذين كانوا يتمتعون في الماضي باستقلال ذاتي عمليا . وهذا يعطي الطائفة درجة كبيرة من التماسك بنوع خاص .

ويشكل الدروز ايضا مجتمعا زراعيا بصورة رئيسية ، فهم مزارعون حذرون ، ومزدهرون نسبيا ، وامتن الطوائف الدينية تنظيما من الناحية الاجتماعية . فليدهم تنظيم مزدوج : التنظيم اللدني بتسلسله الهرمي ، والتنظيم الاقطاعي بتسلسل مراتبه . على ان النزاعات الفتوية اضعفت هذا التنظيم منذ عهد بعيد ، وما المناقسة السياسية بين عائلتي جنبلاط وارسلان الكبيرتين الا المرحلة الاخيرة من هذه النزاعات . ويتعرض نظام الاراضي الذي يرتكز عليه هذا التنظيم للتفكك تدريجيا .

اما طائفتا الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك فهما مجتمعان زراعيان جزئيا ، من حيث انهما تضمان نسبة كبيرة من صغار ملاك الاراضي ، ومن حيث انهما مزدهرتان عن طريق الهجرة ، كما انهما بوجه عام اقل من الطوائف الاخرى خضوعا لسيطرة كبار ملاك الاراضي . كما تؤلفان جزءا كبيرا من الطبقة التجارية في بيروت والمدن الاخرى ، وتضمان في الواقع بعض الاسر التجارية والمالكة للاراضي .

الارمن .

هنالك طائفة اخرى تختلف عن جميع الطوائف السالف ذكرها من حيث انها لا تنطق العربية لانها قدمت الى لبنان اخيرا : انها الطائفة الارمنية .

هناك نحو ٧٠ الف ارمني في لبنان استقر معظمهم حديثا في البلاد . وقد استوطنت قلة منهم في بيروت قبل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، لكن معظمهم دخل لبنان في موجات متعاقبة خلال الحرب وبعدها ، هربا من الاضطهاد ، او من توقع الاضطهاد ، كما حصل عام ١٩٣٩ بعد استيلاء تركيا على الاسكندرون . وقد وصل معظمهم في حالة معدمة واستقروا في اكراخ في ضواحي بيروت . الا انه طرا تحسن كبير على وضعهم الاقتصادي والحياتي في العقدين الماضيين بفضل جهودهم الخاصة وجهود « مكتب نانسن » . وهم بصورة رئيسية حرفيون وتجار صغار وموظفون وجميعهم تقريبا يسكنون المدن .

ومن الناحية الاجتماعية يبقى الارمن مجتمعا شبه منعزل يتجمع حول كنائسه . وهم يحافظون الى حد كبير على عاداتهم الاجتماعية الخاصة وعلى حسهم العائلي القوي وتضامنهم القومي . كما انهم يتمسكون بلغتهم ويديرون مدارسهم الخاصة بالاضافة الى منظماتهم الخيرية وصحفهم وحياتهم الثقافية الخاصة .

ولم يكن لدى الارمن على الدوام علاقات حسنة مع العرب ، حتى مع العرب المسيحيين . ويتذمر القوميون العرب من ان وجود الارمن تسبب في مشكلة اقلية اضافية ، وهي مشكلة صعبة الحل بنوع خاص . وينظر المسلمون اللبنانيون اليهم على انهم احد عوامل السيطرة المسيحية ، فلولا هجرتهم الى لبنان لصار المسلمون اكثرية فيه . وهم مكروهون ايضا لكونهم دخلوا البلاد معمدين بينما هم الان في وضع مزدهر . كما انهم عرضة للانتقاد بنوع خاص لكونهم يتركزون في عدد صغير نسبيا من المدن . لكن مستواهم الاخلاقي والثقافي العالي واجتهادهم ومثابرتهم تجعل منهم عنصرا خيرا في المجتمع ، الامر الذي

سيريزيل التحيز الموجه ضدهم بمرور الوقت .

الفوارق التربوية

ثمة فوارق تربوية لا يستهان بها بين الطوائف ، وهي تتبع بوجه عام من كون التعليم ، بصورة رئيسية ، في ايدي المؤسسات الخاصة التابعة للطوائف في معظمها او التابعة للجمعيات التبشيرية الاجنبية . وينطبق هذا الوضع بنوع خاص على التعليم الثانوي والعالي . ولا توجد لدى الحكومة اية مؤسسات للتعليم العالي ، باستثناء دارين للمعلمين ومدرسة مهنية واحدة . وعدا عن هذه المعاهد ، فان جميع المدارس الثانوية والجامعتين (الجامعة الاميركية وجامعة القديس يوسف اليسوعية) هي في ايدي هيئات خاصة ، دينية بصورة غالبية . ولم يكن هناك عام ١٩٢٨ غير ١٧٧ مدرسة حكومية من اصل ١٨٦٧ مدرسة ابتدائية ، علما بان ١١٨٠ مدرسة منها كانت تقع تحت سيطرة هيئات محلية و ٥١٠ منها تحت سيطرة مؤسسات اجنبية . كما كانت هنالك ٣ مدارس ثانوية حكومية فقط ، من اصل ١٢٢ مدرسة ، ٤٤ منها محلية و ٧٥ اجنبية .

ويسيطر الموارنة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك على اكبر عدد من المدارس الخاصة المحلية ، في حين ان الارساليات الكاثوليكية الفرنسية تملك اكثرية المدارس الاجنبية . وهكذا فان التعليم اللبثاني هو بصورة غالبية مسيحي واكليريكي في روجه ومن حيث السيطرة ، وكاثوليكي بنوع اخص .

اما نسبة الاطفال المسيحيين الذين يدرسون في مدارس دينية مقابل اولئك الملتحقين بمدارس حكومية فهي اكبر بكثير من النسبة المقابلة لها بين المسلمين . كما ان عدد الطلبة المسيحيين اكبر بكثير من مجموع عدد الطلبة المسلمين . وبخاصة في التعليم الثانوي والعالي .

يمكن التوصل الى عدة استنتاجات من هذه الحقائق ، اولا ، ان التعليم لا يساهم ابدا في تخفيف الفوارق الطائفية بل على العكس من ذلك ، اذ انه يقع في الغالب تحت السيطرة الطائفية . ثانيا ، ان الطوائف المسيحية هي بوجه عام اعلى ثقافة من الطوائف الاسلامية ، الامر الذي يؤدي الى فوارق واضحة في البنى الاجتماعية والاقتصادية . ثالثا ، ان المسيحيين بوجه عام يتلقون نوعا من التربية يختلف عن النوع الذي يتلقاه المسلمون : ينطبق هذا بنوع خاص على الموارنة وغيرهم من مسيحيي الطوائف الشرقية الخاضعة لسلطة البابا الذين قطعوا شوطا بعيدا نحو تبني المدنية واللغة الفرنسية .

المسيحيون والمسلمون

فيماعدا الفوارق بين الطوائف المختلفة ، هناك انقسام عام بين المسلمين والمسيحيين لا يشبه تماما الانقسام القائم في البلدان المجاورة . فلبنان هو البلد الوحيد الناطق بالعربية الذي افلح المسيحيون فيه بالحفاظ على حياة مسيحية مستقلة ، فردية واجتماعية ، وبمقاومة الاتجاه نحو الاندماج الاخلاقي والاجتماعي . وينطبق هذا بنوع خاص على الموارنة ، الذين حافظوا بلا انقطاع على ارتباطهم بالعالم المسيحي الغربي ، بفضل مركزهم

على ساحل البحر الابيض المتوسط ، وصلتهم التقليدية بالحكومة الفرنسية ونشاط البعثات الكاثوليكية بينهم .

كذلك فان وضع المسلمين غير عادي ايضا . فالدروز والشيعية معا يفوقون السنة عددا ، ولذا فان الاخيرين ابعد ما يكونون عن تأليف اكثرية او عن التمكن من بناء كتلة اسلامية متينة لكونهم مع هذا يحافظون ، بدرجة معينة ، على عقلية الطائفة الحاكمة . وكما ذكرنا سالفا فان المدن الساحلية التي يقطنها معظم ابناء الطائفة السنية لم تكن تشكل جزءا من لبنان قبل الاحتلال الفرنسي ، بل كانت جزءا من ولاية بيروت العثمانية . ويضمهم الى لبنان وجد ابناء هذه الطائفة انفسهم وقد تحولوا فجأة من جماعة حاكمة الى طائفة بين طوائف عديدة في دولة ذات مناخ مسيحي الى حد كبير . وقد كان هذا تغييرا صعب عليهم القبول به .

لبنان الكبير والصغير

ثمة فارق بارز اخر وهو بين سنجق لبنان القديم والاقضية التي كانت سابقا جزءا من ولايتي بيروت ودمشق والتي اضافها اليه الفرنسيون لتكوين الجمهورية اللبنانية ، فسكان السنجق القديم هم بصورة رئيسية موارنة ودروز وروم كاثوليك ، في حين يتألف سكان الاقضية من روم ارثوذكس وروم كاثوليك في جميع الاجزاء ، وارمن في بيروت وسنة في المدن الساحلية وشيعة في الجنوب والبقاع . ولدى الاولين تقليد سياسي من الحكم الذاتي ، وتقليد اجتماعي من الاقطاعية وتقليد ديني من التسامح يربطهم معا ، وقد كان من القوة الى درجة كافية جعلت السنجق المتمتع بالحكم الذاتي يعمل بنجاح . اما الاخيريون فلا يؤلفون جزءا من التقليد اللبناني ولا يملكون اي تقليد مشترك خاص بهم . وبالإضافة الى ذلك فان طائفة واحدة على الاقل ، وهي الطائفة السنية ، وعناصر مهمة في معظم الطوائف الاخرى ، لم تكن ترغب بالانضمام الى لبنان الكبير قط . ولا يزال التوتر مستمرا بين الطوائف التي تؤلف جزءا من لبنان الحقيقي والطوائف الاخرى .

السياسة الفرنسية

لا يمكن لدولة على مثل هذا الانقسام العميق في التركيب وفي الافكار ، كالجمهورية اللبنانية المفتقرة ايضا الى أية روح وطنية موحدة ، ان تستمر في الوجود ، في شكلها الراهن على الاقل ، الا اذا كانت هناك قوة خارجية ما تسيطر عليها سيطرة وثيقة وتتدخل باستمرار في شؤونها . وقد كانت الدولة المنتدبة هي التي توفر هذه السيطرة الخارجية حتى عام ١٩٤٣ . وكانت سياستها موجهة نحو جعل لبنان حصنا من حصون النفوذ الفرنسي . وادى هذا الهدف الى خلق لبنان مستقل وتوسيع حدوده . كما انه اوحى بمحاولات المحافظة على اكثرية مسيحية رغم توسيع الحدود والتزايد الاكثر سرعة بين السكان المسلمين : كان هذا احد اسباب توطين اللاجئين الارمن حول بيروت . كما بذلت كل الجهود الممكنة لربط المسيحيين بفرنسا ربطا وثيقا : عن طريق النشر السريع والمنظم للثقافة الفرنسية ، ومحاربة المسيحيين في الشؤون السياسية والادارية ، واثارة مخاوفهم من الاضطهاد الاسلامي . وجرت محاولة مماثلة لاستمالة المسلمين من غير السنة ولكن الى حد اقل ، بل حتى جرت محاولة « لفرنسة » السنة بواسطة التعليم .

من بين المسيحيين ، جرى تفضيل المسيحيين الخاضعين لسلطة البابا ، وينوع أخص الموارد ، الذين اعتبروا انفسهم واعتبرهم الآخرون عامة العنصر المسيطر في حياة الجمهورية . لكن جهودا أخرى بذلت ، في الوقت نفسه ، لابقاء الطوائف الأخرى مفعمة بالأمل وقانعة لمنعها من محاولة تفكيك الجمهورية . وقد تم تحقيق ذلك من خلال التوزيع الدقيق للمناصب الكبيرة والصغيرة بين أعضاء الطوائف المختلفة ، ومن خلال تشجيع الشعور اللبناني الذاتي .

الطائفية في السياسة .

لم يكن من الممكن خلق أي شعور حقيقي بالتضامن في بلد منقسم على ذاته انقساماً جوهرياً ومن وجوه كثيرة مختلفة كما هي الحال في لبنان . فمذ ولادتها وحتى عام ١٩٤٣ على الأقل لم يكن هنالك ما يبقي على تماسك الجمهورية اللبنانية سوى سيطرة فرنسا وتدخلها المتواصل . وضمن الأطار الذي وفرته تلك السيطرة ، حافظ الشعور الطائفي على قوته بل وزادها .

نص دستور الجمهورية اللبنانية ، المعلن عام ١٩٢٦ ، على تنظيم سياسي يجب ان يأخذ في الاعتبار الانقسامات الطائفية في البلاد وقام بوضع مبدئين اثنين . كان الأول ان جميع المواطنين اللبنانيين متساوون امام القانون ، ولهم نفس الحقوق والواجبات ، ويسمح لهم على السواء بتولي جميع المناصب العامة ، دون أي تمييز (المادتان ٧ و ١٢) . وكان الثاني ان الطوائف يجب ان تمثل تمثيلاً منصفاً في المناصب العامة وفي الحكومة ، بصورة مؤقتة على الأقل ، وشرط الا يضر ذلك في مصلحة الدولة (المادة ٩٥) .

وتبين جميع اجزاء التنظيم السياسي للدولة تأثير هذين المبدئين . وهكذا فقد كان رئيس الجمهورية دائماً مسيحياً . ولوزارة ذلك كان رئيس الوزراء عادة مسلماً سنياً بينما كانت الوزارات الأخرى توزع بين الطوائف . وكان مجلس النواب ، خلال الفترات التي كان يقوم فيها بوظيفته ، يتألف بشكل يمثل الطوائف بما يتناسب مع القوة العددية لكل منها على وجه التقريب . وحيث ان النواب كانوا ينتخبون من قبل أبناء طوائفهم ، فقد كان يتم تنظيم هؤلاء على اساس طائفي وجغرافي ايضاً .

أما فيما يتعلق بمسائتي التعيينات والترقيات في الوظائف العامة ، فان التمثيل العادل للطوائف هو اعتبار اهم من الجدارة والكفاءة ، لا في اذهان الذين يقومون بالتعيينات فحسب بل ايضاً في اذهان الرأي العام ، وينوع أخص في اذهان زعماء الطوائف المختلفة الذين يراقبون عن كثب للتثبت من عدم الاخلال بالتوازن .

وتحاول الاحزاب السياسية في لبنان ، شأنها شأن مؤسساته السياسية الأخرى ، ان تكون غير طائفية ، شكلياً على الأقل ، وهي تقوم عادة باختيار مسؤوليها ولجانها ومرشحيها الانتخابيين من بين عدد من الطوائف . وتحوي برامجها عادة على إشارة معينة الى الحاجة الى مثال للوحدة الوطنية ليحل محل مشاعر الغيرة الطائفية القائمة . وتكسبون

هذه الإشارة صادقة احيانا بينما لا تكون كذلك في احيان اخرى . والحقيقة ان الاحزاب التي تؤكد على استقلال لبنان تكون في اغلب الاحيان مارونية الروح والعضوية . اما احزاب الوحدة العربية فهي بالطريقة ذاتها (ولكن الى حد اقل) مسلمة .

المفاهيم السياسية

من المحتم ان تنشأ في مثل هذه الظروف مفاهيم مختلفة جدا لماهية لبنان ولما يجب ان يكون : الى درجة محدودة يتفق تباين الافكار مع تباين المذاهب الدينية . ومن الممكن على وجه التقريب التمييز بين خمس نظرات رئيسية الى لبنان :

(١) هناك بعض من ينظر الى لبنان كجزء لا يتجزأ من آسيا العربية ، لا يميزه اي اختلاف اجتماعي او سياسي جوهري عن الاجزاء الاخرى ، وليست له اية رسالة او غاية خاصة . وهؤلاء يريدون ان يندمج لبنان اندماجا كليا في دولة سورية او عربية ، دون ان يتمتع باستقلال ذاتي على ان يكون له ترتيبات خاصة فيما يتعلق بموضوعي الاحوال الشخصية والتعليم المدني للاقلييات ، كتلك الموجودة في مناطق عربية اخرى .

(٢) يعترف اخرون بان تاريخ لبنان الماضي منحه شخصية خاصة به وخلق فجوة بينه وبين المناطق العربية الاخرى . الا ان هؤلاء يفكرون ان تكون شخصية لبنان المميزة تفرض عليه واجبات او رسالة خاصة . وهم ينظرون الى صفاته الخاصة على انها ليست اكثر من عادات قديمة بالية ستختفي اجلا ام عاجلا . واصحاب هذه النظرة مستعدون للتسليم بدرجة معينة من الحكم الذاتي اللبناي او حتى بالاستقلال الكامل ، ولكن كتدبير مؤقت ليس الا بغية تبييد مخاوف الاقلييات واقناعها تدريجيا بقبول الاتحاد الكامل مع دولة سورية او عربية .

(٣) تنظر فئة ثالثة الى لبنان بالدرجة الاولى كبلاد تستطيع فيه الاقلييات المضطهدة العيش بسلام . ولذلك تريده ان يكون منفصلا انفصالا تاما عن منطقة الداخل العربي ، ولا يهمها شكل الحكم القائم طالما هو قوي بدرجة كافية للقيام بحمايتها .

(٤) ثمة فكرة اخرى وهي ان لبنان بلد مسيحي متوسطي (نسبة الى البحر الابيض المتوسط) : وليس الطرف الغربي للعالم الاسلامي العربي بل الطرف الشرقي للعالم المسيحي الغربي . فهو ليس جزءا من العالم العربي بأي معنى جوهري ، بل ان شعبه يؤلف امة مستقلة . ولذا يجب ان يكون لبنان دولة مستقلة تدير وجهها نحو اوربيا .

(٥) هناك اخرون يحاولون ان يستخلصوا ويجمعوا عنصر الحقيقة في جميع هذه الاراء . فهم يعترفون بان لبنان بلد عربي الشخصية والمصير لكنهم يعتقدون ان ثقاليته الخاصة تمنحه مصيرا خاصا في العالم العربي : كمركز للحياة المسيحية العربية وكمواجة للغرب ، ويمكن ان يستطيع اتباع المذاهب المختلفة ان يجتمعوا فيه على قدم المساواة التامة .

ويمكن القول بوجه عام وبتحفظات كثيرة ان الفكرة الاولى يتبناها بصورة رئيسية المسلمون السنة ، وان الفكرة الثانية يتبناها القوميون العرب المسلمون واولئك المسيحيون

الذين يؤمنون بأن القومية العلمانية ممكنة ومرغوب بها ، ويتبنى الفكرة الثالثة اعضاء جميع الاقليات ، وخاصة الجيل الاكبر سنا ، ويتبنى الفكرة الرابعة بصورة رئيسية المواردية وغيرهم من المسيحيين الخاضعين لسلطة البابا ، بينما يتبنى الفكرة الخامسة المسيحيون الذين يريدون ان يبقوا مسيحيين تماما مع كونهم قوميين عرب تماما كذلك .

هذه الاختلافات في المفاهيم تنطوي على وجهات نظر مختلفة حول قضايا مختلفة :

(١) مسألة حدود لبنان . بوجه عام كان الذين ينظرون الى لبنان ككيان منفصل يرغبون في المحافظة على حدود عام ١٩٢٠ ، اذ بخلاف ذلك سيكون من الاصعب الدفاع عنه ، كما سيكون اقل قدرة من الناحية الاقتصادية مما هو عليه في الوقت الحاضر . وعلى العكس من ذلك فان الذين يتبنون النظريتين الاولى والثانية كانوا يرغبون في العودة الى حدود السنجق القديم ، مع احتمال اضافة بيروت .

(٢) ان الكثيرين ممن ينظرون الى لبنان كبلد مستقل او كبلاد ، يرغبون في ان يكون تحت حماية دولة غربية تهتم به اكثر من مجرد اهتمام سياسي . وفي تقدير معظم هؤلاء ان تلك الدولة الغربية يجب ان تكون فرنسا ، غير ان اخرون يفضلون بريطانيا العظمى او الولايات المتحدة ، الا ان الذين ينظرون الى لبنان كجزء من العالم العربي ، باي معنى من المعاني ، يعتبرون مثل هذه الحماية بالغة الخطر بالنسبة الى كل من لبنان والعالم العربي بحيث يجب عدم السماح بها .

(٣) ان الكثيرين جدا ممن يعتبرون لبنان بلدا منفصلا يعترفون مع ذلك بانه لا بد له من ان يكون على ارتباط وثيق مع سوريا وغيرها من البلدان الناطقة بالعربية . بيد انهم يؤكدون على ان هذا الارتباط يجب ان يكون قائما على المساواة الرسمية . وعلى البلدان الاخرى ان تعترف بالوجود المستقل للبنان ، ومن ثم سيكون المجال مفتوحا لعلاقات اوثق ، خصوصا في الحقل الاقتصادي . ومقابل ذلك فان اولئك الذين يتبنون ايا من النظرة الاولى او الثانية يتطلعون الى وقت يصبح فيه لبنان اقليما ، او اقليما متمتعا بالحكم الذاتي على الاكثر ، في دولة سورية او عربية . الا ان اتباع النظرة الخامسة يأملون في ان يروا لبنان دولة ، عضوا في اتحاد فيدرالي سوري او عربي ، يتمتع بنفس المنزلة وحريّة التصرف التي تتمتع بها الدول الاخرى الاعضاء .

التطورات منذ ١٩٤١

منذ عام ١٩٢٦ عندما تأسست الجمهورية اللبنانية وبدأ جهازها السياسي بالعمل وحتى عام ١٩٤١ ، لم يطرأ اي تغير جوهري في بنية لبنان . صحيح انه جرى التفاوض عام ١٩٣٦ على عقد معاهدة فرنسية - لبنانية تنص على استقلال لبنان التام بعد عدد من السنين ، الا ان هذه المعاهدة لم تبرم .

وفي عام ١٩٤١ ، بعد احتلال قوات الحلفاء لدول المشرق بوقت قصير اعلن الجنرال كاترو استقلال لبنان في وثيقة اعلنت ، ان حكومة لبنان ستضمن المساواة في الحقوق المدنية والدينية والسياسية بين جميع مواطنيها دون اي تمييز .

وفي عام ١٩٤٣ اتخذت الخطوات الاولى لتنفيذ سياسة الاستقلال من خلال اجراء انتخابات لمجلس النواب .

واظهر تكوين مجلس النواب والوزارة التي انبثقت عنه ان تغييرا كبيرا قد طرأ على افكار ومواقف الطوائف المختلفة خلال الاعوام القليلة السابقة .

(١) ان القسم الاعظم من اللبنانيين الذين يملكون وعيا سياسيا يرغبون في استمرار الاستقلال الذاتي ولم يعودوا مستعدين للسماح بنفس الدرجة الكبيرة من التدخل الاجنبي في شؤونهم الداخلية كما كان يجري في ظل الانتداب الفرنسي .

(٢) ثمة عدد متزايد ممن يرغبون في انتهاء الارتباط مع فرنسا كليا . وتتألف هذه الجماعة من قسمين : اولاً ، اولئك الذين ما زالوا يرغبون بوجود حماية اجنبية ولكنهم يعتقدون ان فرنسا لم تعد قادرة على توفيرها ولذلك يتطلعون الى بريطانيا العظمى للحلول مكانها . ثانياً ، اولئك الذين يرفضون فكرة الحماية باكملها ويعتقدون ان الضمانة الوحيدة للمركز الخاص الذي يتمتع به لبنان تكمن في ارتياح البلدان المجاورة اليه .

(٣) ان الكثيرين من القوميين العرب الذين كانوا سابقا يرغبون في تصغير لبنان الى حدوده القديمة او حتى الغاء استقلاله الذاتي الغاء تاما تقريبا ، باتوا يرغبون الان في المحافظة على لبنان الكبير كتدبير ملائم مؤقت على الاقل : فلبنان الكبير بعدد سكانه الكبير والمتزايد من المسلمين هو اقل حماسا للانفصال مما كان سيكون عليه لبنان الصغير باكثرية المارونية ، هو بالاضافة الى ذلك يوفر احتمال تطور قومية عربية غير طائفية . وللأسباب نفسها يرغب الكثيرون من القوميين اللبنانيين الان في العودة الى لبنان الصغير ذي الاكثرية المسيحية الكبيرة .

لقد كانت الازمة الفرنسية - اللبنانية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ تشمل جميع هذه المشكلات . ونتيجة لتلك الازمة حقق لبنان درجة اكبر من الحكم الذاتي . واتخذت خطوة اخرى عام ١٩٤٤ عندما شارك ممثلون عن الحكومة اللبنانية في مؤتمر الاسكندرية الذي وضع اسس جامعة الدول العربية . وقد احتوى البروتوكول الذي صدر في نهاية المؤتمر في تشرين الاول (اكتوبر) على ملحق خاص يضمن استقلال لبنان ضمن حدوده الحاضرة شرط ان تستمر الحكومة اللبنانية في انتهاج سياسة الاستقلال التي تبنتها عام ١٩٤٣ . وفي عام ١٩٤٥-١٩٤٦ تم التوصل نهائيا الى اتفاق حول انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية من لبنان الذي اصبح استقلاله بذلك ناجزا . ولكن تبقى مع ذلك المشكلات الاعمق المتعلقة ببنية لبنان وعلاقته بالعالم الخارجي .